



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبجا (٥)

بعد سلامة كيلة وعبد الغفار شكر وياسين الحاج صالح، بحث طويل لأحمد بهاء الدين شعبان خاص بالحركة الشيوعية المصرية، تليه تباعاً في الأعداد القادمة أبحاث كل من: أسعد أبو خليل، ورفعت السعيد، وفواز طرابلسي.

الأداب

أحمد بهاء الدين شعبان

وساعدت على تطوير الحالة الثورية المتصاعدة في مواجهة المستعمر والمتعاونين معه. وحتى بعد أن تفكك الحزب الاشتراكي الأول، فإن الحيوية الداخلية للبلاد سرعان ما منحت الفرصة مرة أخرى لإعادة بناء حركة ماركسية ثانية خلال أربعينيات القرن المنصرم. وبرز إلى الوجود عدد من المنظمات الشيوعية، على رأسها «الحركة الديمقراطية للتحزب الوطني» (حدتو) التي تزعمها الثري اليهودي هنري كوريل وعناصر يهودية مصرية أخرى. ومع حلول النصف الثاني من القرن الماضي، كانت الحركة الشيوعية المصرية قد استعادت زخمها الأول، وبنّت جسوراً حقيقية إلى الناس والمجتمع، في لحظة نهوض ثوري عارم مكنتها من الانتقال إلى مرحلة نضالية جديدة كان عنوانها الحلف الكفاحي الهام الذي تكوّن من الحركة الشيوعية المصرية الفتية المتألّفة مع الجناح اليساري لحزب الوفد (الطليعة الوفدية) تحت اسم «اللجنة الوطنية العليا للعمّال والطلاب».

وكان حزب الوفد، حزب البرجوازية المصرية الوطنية، قد تكوّن في أعقاب اعتقال البريطانيين للزعيم سعد زغلول ونفيه، الأمر الذي أدّى إلى تفجّر الثورة الوطنية العارمة (ثورة ١٩١٩). وقد صعدت هذه الثورة من حالة الغليان في المجتمع، وطرح شعاري «الجلاء» و«الدستور» محوراً للبرنامج النضالي الوطني آنذاك. وساعد الدور الذي لعبته الحركة التقدمية المصرية بكافة

كل ما أريده هو الحقائق. لا تعلّموا هؤلاء الصبية والفتيات إلا الحقائق.

تشارلز دكينز، أوقات عصيبة

تاريخ حافل ومسار حرج

تعدّ الحركة الماركسية واحدة من أقدم الحركات السياسية في مصر والمنطقة العربية، إذ يعود تاريخها إلى بدايات القرن العشرين المنصرم، حيث تكوّنت في مواقع متعدّدة - كالإسكندرية والقاهرة - وأولى حلقاتها، بمساعدة عمّال روس وأجانب. كان ذلك قبل أن يتأسس «الحزب الاشتراكي المصري» في ١٩٢١/٨/٢٩، مدشّناً عهداً جديداً مليئاً بالانتصارات والإخفاقات، لطابور طويل من المناضلين الذين بذلوا جهوداً فائقة من أجل «تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وتأييد حرية الشعوب، ومحاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد»، وكذلك من أجل «السعي إلى إنشاء مجتمع اشتراكي» ينتفي فيه «التفريق بين طبقات المجتمع الطبيعية»، ويُلغى فيه «استغلال جماعة لأخرى»^(١).

ورغم عمليات التنكيل والمطاردة، حتى تحت قيادة الزعيم الوطني سعد زغلول، وبتحريض من الطبقة الحاكمة والاستعمار، فقد استطاعت الحركة الاشتراكية الوليدة أن تؤكّد وجودها في قلب الحركة الوطنية المتفجّرة، وقادت احتجاجات متّسعة النطاق،

❖ - مهندس، وأحد كوادر الحركة الماركسية المصرية الثالثة. شارك في تنظيم الانتفاضات الطلابية الديمقراطية في السبعينيات، وانتُخب عضواً في «اللجنة الوطنية العليا للطلاب» التي قادت الانتفاضة الكبرى عام ١٩٧٢. انتُخب أميناً لـ «نادي الفكر الاشتراكي»، وهو أيضاً أحد المتهمين الرئيسيين في التحريض على القيام بالانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، التي أسماها أنور السادات «انتفاضة الحرامية». عضو مؤسس في أغلب اللجان الشعبية المصرية والعربية النشطة في مجال مقاومة المشاريع الصهيونية - الإمبريالية. أصدر نحو عشرة كتب تناولت قضايا الصراع ضدّ الإمبريالية والصهيونية، وفي سبيل الديمقراطية والتقدم في مصر والمنطقة. يصنّف له قريباً كتاب عن دار الآداب بعنوان: **الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين الدولة الصهيونية وتطويرها**.

١ - من برنامج الحزب الاشتراكي المصري، نقلاً عن جريدة الأهرام في ٢٩ أغسطس ١٩٢١ (المصدر: مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ٢، يناير ١٩٦٥).



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٥)

والشيوعية، وبالذات في فترتي الثورة العراقية والوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١). وفي ظل هذه الظروف فُرض أمرٌ حلّ الحزب الشيوعي المصري وانضمام عناصره فرادى إلى تنظيم السلطة (الاتحاد الاشتراكي العربي) والمنظمة السرية داخله (التنظيم الطليعي) باعتبار ذلك هو الحل الوحيد المتاح أمام من يقبل العمل في ظل الشروط الناصرية.

ومع إعلان حلّ الحزب، الذي اتّخذته القيادات بمعزل عن استشارة قواعدها المهلهلة بفعل الحملات البوليسية الشرسة، انفرط عقدُ الحلقة الشيوعية الثانية. فعاشت الحركة الماركسيّة المصرية نحو عقد من السنين في حالة انعدام وزن تام، إذ سحبت الناصرية الكاريزمية البساط من تحت أقدامها، مقدّمة نموذجًا مطلقًا لـ «اشتراكية» فوقية استهدفت بقراراتها توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام من الفلاحين والعمّال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة. لكنّ هذا النظام لم يصمد أمام المؤامرات الداخلية أو الخارجية، وسرعان ما انهار مع هزيمة ١٩٦٧ التي وضعت «التجربة الناصرية» برمتها في مأرق، بعد أن تاكلت مصداقيتها، وثبت عجز برنامجها المعلن عن التصدي للتحديات المحيطة، وخاصة التحدي الإمبريالي - الصهيوني الذي لم يُغفر للرئيس جمال عبد الناصر دوره التحرري الكبير في المنطقة العربية والعالم الثالث.

كما دفعت ظروف عديدة - من بينها معارك التحرر الوطني الكبرى التي وسّمت ذلك العصر، والالتزام بالموقف السوفياتي البالغ الإيجابية من التجربة الناصرية الوطنية - الحركة الماركسيّة المصرية الثانية إلى تغليب عناصر التحالف الموضوعي مع السلطة الناصرية. وقد حصل ذلك بالرغم من أنّ بطش هذه السلطة طال الأعداء والحلفاء، وتغاضى عن الشروط الواجبة لنجاح هذا التحالف في إطار مبدأ «الوحدة والصراع» - وعلى رأسها توفير آليات الحوار المفتوح، واحترام التعددية الإيديولوجية والتنظيمية. وأدى ذلك إلى إهدار قضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، الأمر الذي أضعف الطرفين (الناصري والماركسي) معًا وسمح للثورة المضادة بأن تتمكّن من تقويض التجربة برمتها، بانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١، الذي تزعمه أحد أقطاب العهد الناصري ونائب الرئيس عبد الناصر!

بهزيمة ١٩٦٧ بدأت الحلقة الثالثة من تاريخ الشيوعية المصرية. وقد جاءت المبادرة هذه المرة على أيدي «جيل الثورة» ذاته، أي طلاب الجامعات الذين دلفوا إلى الحرم الجامعي في

أجنحتها، وفي مقدّمتها الحركة الماركسية، في إضافة عمقٍ طبقي إلى النضال الوطني، الأمر الذي عاد بدوره فساعد على اتساع نطاق الفكر الاشتراكي في البلاد. وساعد هذا الوضع المتفجر على الضرب بقوة في أساس الملكية المهترئة، إذ حظيت الأفكار الوطنية الديمقراطية التقدمية بتعاطف جماهيري واسع بلغ ذروته عشية استيلاء «الضباط الأحرار» على السلطة في ١٣/٧/١٩٥٢.

أدت «حركة الجيش المباركة» (والتي كان من أعضائها القياديين ممثلون لـ «الحركة الشيوعية» إلى جانب آخرين ينتمون إلى «جماعة الإخوان المسلمين» وعناصر وطنية مستقلة) إلى قطع الطريق على ثورة شعبية حقيقية كانت عناصرها الموضوعية في طريقها إلى الاكتمال. واصطدمت ثورة يوليو اصطدامًا عنيفًا أولاً، بحزب الوفد، المنافس الشعبي الواسع التأثير الذي كان قد أخذ في التآكل بفعل عناصر عديدة؛ وثانياً، بالحركة الشيوعية المصرية التي اتّخذت موقفاً واضحاً في صف قضية الديمقراطية إبّان «أزمة مارس» ١٩٥٤ (التي طوّل فيها الجيش بالعودة إلى ثكناته وتسليم السلطة للحكم المدني)؛ وثالثاً، بجماعة الإخوان المسلمين التي كانت قد تكوّنت عام ١٩٢٨ بمدينة الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا. وبضرب هذه القوى التي كانت تمثّل عصب الحركة السياسية المصرية، انفرطت سلطة يوليو بالأوضاع في مصر دون منافس. وقد ساعدها ذلك على طرح برنامجها السياسي، الذي توجّب به «القرارات الاشتراكية» في مفتتح الستينيات، وجرى بموجبها إنجاز حركة تأميمات واسعة، أضيفت إلى قوانين الإصلاح الزراعي السابقة، مكونة ركيزة «الاشتراكية العربية» التي عنّت - ضمن أبعاد عديدة - إحكام قبضة الطبقة البرجوازية البيروقراطية على شؤون البلاد، مستندة إلى جهاز الدولة الراسخ، مضافاً إليه عنصر الهيمنة السياسية والاقتصادية التي تهيأت بعد تحطيم الملكية والانفراد بالسلطة. وخاضت السلطة الناصرية في مسارها التلقائي، عن طريق «التجربة والخطأ»، صدمات مستمرة مع الغرب الاستعماري، ممثلاً أولاً في الإمبراطوريات الأقلة (البريطانية والفرنسية)، وثانياً في الإمبراطورية البازغة (الولايات المتحدة)، مقتربة اقتراباً حثيثاً من المعسكر الاشتراكي على صعد الدعم الاقتصادي والصناعي والعسكري.

لكنّ العلاقة المتينة مع المعسكر الاشتراكي لم تحلّ دون استمرار عمليات القمع والتنكيل بالحركة الشيوعية المصرية، خاصة في مرحلة الصراع الدامي بين الحركتين القومية

ظلّ مجانية التعليم الناصرية وهيئوا لكي يكونوا الامتدادَ الطبيعي للسلطة الناصرية، وكوادِرَ مستقبلية لها. ذلك أنّ الهزيمة أطاحت بالنفوذ المعنوي للنظام على جيلٍ فتى صَدَمَهُ تهتُّكُ مُثْلِهِ العليا، وانهيارُ رموزه وشعاراتها أمام زحف المشروع الإمبريالي - الصهيوني. وبدأت تداعياتُ الهزيمة على شكل هَبَاتٍ اعتبرها د. فؤاد زكريا «الصحوّة الوحيدة التي استطاع اليسارُ خلالها أن يفعل شيئاً يتسم بقدرٍ من الإيجابية، هي مظاهراتُ الطلبة وبعض التجمُّعات العمالية؛ ولكن قد يكون من الأدقّ القولُ إنّ هذه الفترة شهدت محاولةً لظهور يسارٍ جديدٍ خارج عن سيطرة القيادات التقليدية»^(١) فقد انفجرت موجاتٌ من الانتفاضات الطلابية والعمالية العارمة، ذات صبغة يسارية، وقيادات ماركسية أو على تخومها، استمرت عقداً كاملاً (١٩٦٨ - ١٩٧٧)، افتتحت بمظاهرات الاحتجاج على «أحكام الطيران» التي تمّ بمقتضاها تقديم بعض الضباط «كبش فداء» للهزيمة، وانتهى بثورة الغضب الشعبي (في ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧) التي أُطلق عليها أنور السادات «ثورة الحرامية» بعد أن احتلّت الجماهيرُ الشوارع يومين كاملين قبل أن يتمكّن الجيشُ من النزول إلى الشوارع واستعادة الزمام. وما بين المظاهرات والثورة كانت حركات الاحتجاج الشعبي السياسية (من أجل التحرير والديموقراطية) والمطلبية (ضدّ سياسات «التكيف الهيكلي» والخصخصة) والانقلاب على الإجراءات الاجتماعية للحقبة الناصرية) قد تعاضمت إلى مدى غير مسبوق، وبرز مجدداً الدورُ القياديُّ للطلّاع الماركسية. وقد توزّعت الحركة الشيوعية الثالثة على عدة روافد أساسية:

- الأول مثلته المجموعة الصغيرة من المناضلين الذين رَفَضُوا الاعترافَ بشرعية حلّ الحزب، وظلوا يعتبرون أنفسهم «الحزب الشيوعي المصري» الحقيقي. وجاءت الانتفاضات الطلابية والعمالية، وبالذات تلك التي قادها اليسارُ في الجامعات والمصانع المصرية منذ عام ١٩٧٢، بمددٍ كبيرٍ جديدٍ لها، تمثل في انضمام عدد من أبرز القيادات الطلابية والعمالية اليسارية إليها. فتشكّل من المجموعتين (القديمة والجديدة) ما أُطلق عليه «الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير».

- والثاني مكوّن من عناصر نضالية شابة، وأغلِبُهُم من المثقفين الثوريين وكوادِر حركة الطلاب اليسارية والعمال، وشكّلوا «حزب العمال الشيوعي المصري».

- والثالث مكوّن من كوادِر ومناضلي الحركة الشيوعية السابقة المنحلة، الذين استعادوا جهودهم التنظيمية، واستفادوا من الحالة التي أفرزتها الانتفاضات الطلابية والعمالية في نهايات الستينيات وبدايات السبعينيات، وتشكّل منهم «الحزب الشيوعي المصري».

- كما تكوّنت مجموعة رابعة تحركت في المسافة بين التنظيم والحركة المفتوحة وأسّمت نفسها «التيار الثوري». وقد أخذت على عاتقها التأكيد على «قضية الديمقراطية» في ارتباطها بالعمل اليساري، واتخذت موقفاً سلبياً من التجربة الناصرية بسبب احتكار السلطة والتنكيل بالخصوم السياسيين، فيما هادنت النظام الساداتي انطلاقاً من الاقتناع بأدعائه الديمقراطية!

وللمرة الثالثة أيضاً، تتعرّض الحركة الشيوعية المصرية لعقد كامل من المطاردة المكثفة وحملات الاعتقال والتعذيب، بواسطة أجهزة أمن النظام الساداتي. فأثى ذلك إلى انهيار التنظيمين، الأول والثاني. وأما التنظيم الثالث فاستمرّ محدود التأثير، قبل أن يتعرّض هو الآخر لانقسام جديد في السنوات الأخيرة زاده ضعفاً على ضعف.

وعلى مستوى آخر، ويتأثر من ضغوط الحركة الجماهيرية التي اصطدمت بعنف مع سياسات الرئيس السادات، وللتواءم مع أغراض التحول الاستراتيجي الذي استهدفه النظام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، طرّح السادات برنامجاً ارتكز على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب، والصلح مع «إسرائيل»، والانقلاب الاجتماعي على الإجراءات الناصرية وانحيازاتها الطبقية. وكان ضرورياً - من أجل استكمال ملامح الصورة «الديموقراطية» المزعومة الجديدة، ولقطع الطريق مجدداً على تبلور طبيعي للحركة الشعبية الثورية كان أخذاً في التكوّن - أن يتبنّى النظام شكلاً سياسياً «ليبرالياً» مصطنعاً. فتمّ تحويل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى هلام اتّخذ في البداية شكل «المنابر» (منبر لليمين، وآخر لليسا، وثالث للوسط)، قبل أن يتمّ تحويلها إلى «أحزاب»: لها ما للأحزاب المعروفة من شكل وهيئة، لكنّها مفتقرة إلى عناصر حيويّتها الضرورية، وبالذات إلى صلاتها الجماهيرية، بفعل تشوّهات النشأة، والهشاشة الداخلية، والحصار الأمني العنيف.

وعلى مسار السنين، حدّث تدخلٌ شديد التعقيد والالتباس بين «الحزب الشيوعي المصري» و«منبر اليسار»، الذي أصبح فيما

١ - د. فؤاد زكريا، «الأزمة الراهنة لليساار المصري»، مجلة الهلال، القاهرة، عدد أغسطس ١٩٨٩، ص ٩١.



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٥)

كثيرة بأن تمرّر - من خلال عملية «التمويل» الانتقائية المدروسة - قضايا حساسةً وخطيرةً ك «التطبيع».

وهكذا، فبين تردّي أحوال النخبة اليسارية، والماركسية، والماركسية السابقة، التي تحظى ب «الشرعية» الرسمية، من جهة؛ وبين عجز العدد الأكبر من الماركسيين والماركسيين الجدد خارج هذه الحلقة عن بلورة إطار بديل أكثر كفاءةً وقدرةً وارتباطاً بالناس، من جهة ثانية؛ تراجع نفوذ الحركة الماركسية المصرية، في وقت بلغ الاحتياج إليها غايته.

والآن، بعد ما يقرب القرن من بداية النشاط الماركسي في مصر، فإنّ الواقع المؤسف يشير إلى ملامح الوهن التي اخترمت جسد هذه الحركة. فبرغم كلّ تصحيحات مناضليها وكفاح أجيال من المنتمين إلى صفوفها، ولجّت الحركة الماركسية المصرية القرن الحادي والعشرين وهي في أسوأ حالاتها على الإطلاق: ممزّقة الصفوف، منزوعة الأسلحة، مشوهة الملامح، فاقدة القدرة على التأثير في حركة الواقع. ورغم جهود بعض عناصرها لإنشاء عدد من المواقع الفكرية والمراكز البحثية والتجمّعات والأنوية التنظيمية، وإسهامهم الجوهري في كلّ أشكال العمل الاحتجاجي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي طوال العقدَيْن الأخيرَيْن على الأقل (في لجان العمل الشعبي لمقاومة الصهيونية والتطبيع، ولنصرة الانتفاضة الفلسطينية، والمقاطعة، ودعم الشعب العراقي، ومقاومة العدوان الأميركي، ومن أجل الديمقراطية، ودفاعاً عن عمّال مصر وفلاحيهـا...)، فمازالت الأمواج تتقاذفها من كلّ اتجاه، ويتراجع حضورها في قيادة الحركات الشبابية، وتبّنت صورتها في ذاكرة الوطن والمواطن - وبالذات في وعي وإدراك الأجيال الجديدة. ومن وجهة نظري، فإنّ الماركسية المصرية الآن لم تعد أكثر من مجرد «حالة» وليست «واقعاً». ف «الحالة» احتمالٌ في أحسن الظروف؛ أما «الواقع» فهو وحده اليقيني الذي يعولّ عليه، ويؤثّر في موازين القوى، ويوضّع له اعتباراً في مواقع صنع القرار.

وإذا طبقنا القاعدة المعروفة التي تقول «بضدّها تتمايز الأضداد»، فإنّ مجرد مقارنة واقع الحركة الماركسية المصرية بواقع حركة الإخوان المسلمين النقيض كافٍ لتأكيد ما ذهبنا إليه أنفأ من تقرير. فمن عجب أنّ الحركة الماركسية المصرية التي سبقت إنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ تعاني ما تعانيه من

بعد «حزب التجمّع الوطني التقدمي الوحدوي»، تمّ بموجبه استبعاد أغلب العناصر الماركسية النشطة خارج «المصري» من هذا المنبر العلني. وقد ساهم ذلك بدوره في تكريس تمزيق الحركة الماركسية من جهة، وفي إرباك مساراتها من جهة أخرى، بتأثير السياسات التي تبناها قادة «حزب التجمّع»، وبالذات بعد طُرح د. رفعت السعيد (رئيس حزب التجمّع) لاستراتيجية «الأسقف المنخفضة»،^(١) باعتبارها الاستراتيجية الوحيدة الممكنة في ظلّ التحولات الهائلة الراهنة، تحت وطأة «الأسقف التي تنخفض فتفرض علينا - أحياناً - الانحناء بشعاراتنا أو حتى أن نتحاشاها سعياً للتوافق مع الواقع». وبدهي أن يُعتبر الكثيرون تلك «الأسقف» إعلاناً واضحاً عن التخلي عن الفكر الماركسي، والسعي إلى الاندماج في المنظومة السياسية الرسمية تحت تبرير فلسفي أطلق عليه السعيد مسمّى «التناقض المتداخل [!]

لقد أدت استراتيجية منظمة لتيار «الماركسية الرسمية» - وهي استراتيجية تبنت سياسات معلنة تتقاطع مع النظام دائماً، وتتمازج معه أحياناً تحت زعم مواجهة تطرف «المتأسلمين» - إلى التفاوض عن مواجهة استفحال الفساد البيوي في هيكلة النظام، وإلى غض الطرف عن انتهاكاته المستمرة للحريات السياسية للخصوم السياسيين (وبالذات للتيارات الإسلامية)، وإلى التخفيف من انتقاد سياسات الحكم التابعة للولايات المتحدة وعلاقاته المريبة بالكيان الصهيوني. وقد تأذت الحركة الماركسية عموماً من هذه المواقف، وأضرت إضراراً جسيماً بصدقية انحيازاتها في قضايا الحريات الديمقراطية، والنضال ضدّ العنصرية الصهيونية والأميركية، والفساد الداخلي الذي يطال رؤوس النظام جميعاً!

وزاد الوضع تردّيًا انسحاب أعداد كبيرة من كوادر الحركة الماركسية الثالثة من ساحة العمل السياسي المباشر، والتوجّه صوب «العمل الاجتماعي» من خلال النشاط في جمعيات المجتمع المدني (NGO'S). وهذه الجمعيات، كما هو معلوم، اهتمت في المقام الأول بقضايا جزئية، كالختان و«الجنود» والأقليات والبيئة، وفي حدود السقف (اللاسياسي) المسموح به من قبل «المانحين» أو «الممولّين» - وأغلبهم جهات أوروبية وأميركية (مثل فورد فونديشين والكونجرس الأميركي وغيرها) أعراضها ليست فوق مستوى الشبهات، واهتمت في أحيان

١ - د. رفعت السعيد، كلام في السياسة (القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٤٧ - ٩٠.

مشكلات، فيما تجاوزت الأخيرة الكثير من العقبات التي واجهتها، وفرّضت نفسها على الساحة العربية والعالمية لا المصرية وحسب. صحيح أنّ هناك أسباباً موضوعية لنمو ظاهرة «الإسلام السياسي»، سواء ما يعود منها إلى طبيعة الإيديولوجيا الدينية السائدة التي تمثل أرضية مؤهلة لاستقبال الدعايات الإسلامية في مجتمعاتنا دون جهد يُذكر، أو التي تعود إلى إخفاق التجارب الوطنية والقومية السابقة، وكذلك سقوط التجربة السوفياتية، أو لجهة الدعم المادي والسياسي والأدبي الذي لقيته هذه الحركات من النظم العربية المحافظة والتابعة والولايات المتحدة والغرب في فترات توافقها مع السياسات الإمبريالية الأميركية والغربية... إلّا أنّه من الملاحظ تميّز الحركات الإسلامية بدناميكية ذاتية وبروح «عملية» فائقة مكناتها من استثمار الظروف أحسن استثمار، على عكس الحركات الماركسية، التي يستهوي أغلبها الجدل النظري، وتفتقر إلى مقومات الوجود الحي والتفاعل الديناميكي مع أبناء الشعب.

أزمة قديمة وأمراض موروثية

ليست أزمة الحركة الماركسية المصرية بالجديدة، غير أنّ استفحالها تضاعف خلال العقدَيْن الأخيرين. وقد أشار الأستاذ محمود أمين العالم منذ عشرين عاماً إلى جانب من مظاهر هذه الأزمة باعتبارها «أزمة تنظيمية تُضعف من الفاعلية الحركية»، مقدراً أنّ «معضلة اليسار الماركسي [هي] أنّ نفوذه الفكري مازال أكبر من قدراته العملية»^(١) ووصف المعارضة اليسارية (والماركسية أساساً) بأنّها أقرب - في كثير من الأحوال - إلى المعارضة الكلامية النقدية الشعاعية، ذات الطابع العام المجرد المرتبط بقضايا ومشاكل عامة، لم تبلغ بعد مستوى التعرّف الدقيق على مشاكل الجماهير العينية ومطالبها واحتياجاتها الموضوعية»^(٢)

كما رصّد العديد من المفكرين أبرز مسببات أزمة الحركة الماركسية المصرية على مدى السنوات الماضية، وحددوها في التالي: افتقاد الانسجام بين النظري والعملية؛ و«انحصار عملها في نطاق شرائح اجتماعية هامشية إلى حدّ كبير، يعلّب عليها الطابع الثقافي الفوقي»^(٣) وشيوع «الهشاشة النظرية»^(٤) أو

بحسب توصيف د. محمود عبد الفضيل: «الميل لاحتقار الوقائع والتفكير «بعقل مستعار» - وهذا كلّه يقود إلى «إعطاء أجوبة معلّبة» على «الأسئلة الطازجة» التي يُفرزها الواقع اليومي. فهناك - في أحوال كثيرة - «عدم إصغاء» إلى إيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ميل مغالٍ فيه إلى إملاء الأفكار المسبّقة؛ وهذا يقود بدوره إلى «الفقر النظري والتبئيس الفكري»، بما يحدّ من عمليّة النهج اليساري (الماركسي) «كنهج تحليلي لفهم الواقع وكدليل للعمل السياسي»^(٥) والحال أنّ «فشل النظرية في التفسير»، كما يقول عبد الفضيل، يعني أنّها سوف تفشل قطعاً في التغيير. فالأزمة إذن، من وجهة نظر الباحث، ترجع إلى عدم ملائمة «النموذج التحليلي»، المستند إلى واقع التطور الرأسمالي في أوروبا القرن التاسع عشر، أساساً لفهم واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

ويُصد الأستاذ حلمي شعراوي سبباً آخر من مسببات أزمة الحركة الماركسية المصرية، هو «تردّد الماركسيين بين الاجتماعي والوطني». فقد كان الماركسيون المصريون «اجتماعيين يتحدّثون عن صراع الطبقات يوم كانت القضية المركزية هي الهجمة الصهيونية الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانوا وطنيين معادين للإمبريالية في الستينيات - وهذا ضروري طبعاً - بينما المطلوب كان تعميق القضية الطبقيّة. ثم عادوا اجتماعيين أو اقتصاديين منذ السبعينيات - وحتى الآن تقريباً - في حين أنّ الهجمة الإمبريالية والصهيونية تدبّر ابتلاع مصر والوطن العربي»^(٦)

أما الدكتور مراد وهبه فأرجع الأساس العضوي لأزمة الحركة الماركسية المصرية (والعربية) إلى عوامل عدة، أبرزها عنصر «موضوعي» كامن في التراث المصري «من حيث هو تراث متخلف، محكوم بالفكر الأسطوري منذ الحضارة الفرعونية، لم تُعمل فيه العقل الناقد، الذي من وظيفته الكشف عن جذور الوهم فيما نعتقد». وقد أدّى ذلك إلى عرقلة مرحلة «التنوير» الضرورية لإفراز الليبرالية والماركسية، والتي يتم خلالها إخضاع كلّ شيء للنقد وأحكام العقل. هذه الوضعية أفقدت المنطق الشرط الضروري لخلق طبقة برجوازية حقيقية، إذ إنّ «البرجوازية لا تتكوّن إلّا في مناخ علماني» في حين أنّ العلمانية

١ - ٢ - محمود أمين العالم، «اليسار يواجه أزمة حركية»، مجلة الطلوع (القاهرة)، العدد ٣ يناير ١٩٨٥، ص ٢١ - ٢٢.

٣ - ٤ - د. سيد البحراوي، «غياب الفاعلية»، جريدة الحياة، لندن، ٩ يناير ١٩٩٤.

٥ - د. محمود عبد الفضيل، «اليسار وأزمة فهم الواقع: بعض الملاحظات الأولية»، مجلة الهدف (دمشق)، ١٢ مايو ١٩٩٦، ص ٢٨.

٦ - حلمي شعراوي، «أزمة الماركسي المراهق»، جريدة الحياة، مصدر سبق ذكره.



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٥)

أفكار أولية من أجل إعادة البناء

بلغت الحركة الماركسية المصرية أوجَ ضعفها مع استفحال الأزمة المجتمعية الشاملة، وانهيار الأمل لدى عشرات الملايين الذين عَدَرَتْ بهم وبمصالحهم سياساتُ الطبقة الرأسمالية الحاكمة: حيث تصاعدتْ نسبُ البطالة بصورة قياسية، وارتفعتْ أسعارُ السلع والخدمات الضرورية بشكل جنوني، وتدنّتْ مستوياتُ المعيشة إلى ما تحت خط الفقر المحدّد دولياً، وتراجعتْ النفوذُ المادي والمعنوي للبلاد إلى درجة مُهينة ومهدّدة للأمن الوطني والقومي. وفي اللحظة التي تبدّدتْ فيها أوهامُ الخلاص البرجوازي، تلفتت الجماهيرُ حولها تبحث عن قيادة لأحلامها وآمالها في التغيير، فلم تجدها!

إنّ الحاجة الموضوعية ماسّة إلى حركة سياسية ماركسية مصرية جديدة، قادرة على التواصل الحميم مع الناس واحتياجاتهم. ومن الضروري، لكي تنجح هذه المهمة الشاقة، توفّر العناصر التالية:

١ - إجراء عملية فحص نقدي صارم لجماع التجربة الماركسية، العالمية والمحلية، من أجل وضع اليد على أسباب الضعف والإخفاق ومعالجتها، والتعرّف على مكامن القوة والنجاح، وللوقوف على الجوهرية والباقي في «الجدلية الماركسية» وتخليصها من الأوشاب التي علقَتْ بها، بهدف بناء منظومة معرفية ماركسية جديدة تتجاوز عناصرَ الخلل في المنظومة المعرفية البيروقراطية التي سادت على امتداد العقود الماضي. وعلى ذلك أن يترافق مع الاستمرار في نقد الوعود الموهومة لليبرالية والنيوليبرالية، ولكلِّ الأفكار الرأسمالية والرأسمالية المحسنة، من نوع نظرية «الطريق الثالث» وغيرها، التي لا تعدو أن تكون تجميلاً للوجه الرأسمالي القبيح.

٢ - صياغة برنامج واقعي للنضال، يتأسّس على إدراك لأولويات العمل الممكن، وفق برنامج زمني دقيق، يحدّد مفهوم «الاشتراكية الجديدة» التي ناضل من أجل تحقيقها، ويعيّن ملامحها ذات الطابع الإنساني المنفتح الرافض للقسر، ويضع مجملَ الظروف الدولية والداخلية المحيطة في الاعتبار. وهذا البرنامج يجب أن يستهدف إحداثَ قطيعة معرفية وحركية مع النظم الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة التابعة، وإعادة بناء الجسور مع الحركة الجماهيرية (على مستوى «اللجان

هي «من الحرّمات الثقافية في بلادي وفي بلادٍ مماثلةٍ لبلادي». وغياب الطبقة البرجوازية يعني غياب نقيضها، لأنّه «إذا انتفت البرجوازية انتفت الطبقة العاملة». والأخطر من ذلك هو أنّ غياب «ثقافة التنوير» جعلَ تفكيرَ الماركسيين المصريين «تفكيراً دوجماتيقيّاً، يُطلقُ العواملَ الموضوعية ولا يرى سواها من عوامل ذاتية لها من الفاعلية ما لدى العوامل الموضوعية: فيدعو إلى التأميم من غير وجود كوادرات اشتراكية، ويدافع عن القطاع العامّ بغضّ النظر عن الخسائر المالية الناجمة عن السلب والنهب، ويتوهّم وجودَ صراع طبقي في مجتمع يحلّو من الطبقة بالمفهوم العلمي»^(١).

وهناك سبب آخر كان له أبلغ الأثر في عوق الماركسية المصرية عن الدخول إلى عمق الوجدان المصري. ذلك هو الدور الذي لعبته بعض القيادات الشيوعية المصرية اليهودية في الأربعينيات، وتلامذتها الموجودون حتى الآن في العمل السياسي الماركسي، في الدفع نحو سيطرة المفهوم الستاليني للقومية بالتباساته المعروفة ونتائجها السلبية على بلادنا، وبالذات في ما يخصّ الموقف من إنشاء الكيان الصهيوني ومن العلاقة مع «قوى السلام الإسرائيلية». وقد ضاعف ذلك كلّ من أسباب عزلة الحركة الماركسية المصرية، وتلوّث مبادئها، لغياب الوضوح في الالتزام بالموقف (الماركسي) الوحيد الصحيح في مواجهة المشروع الصهيوني، والتمثّل في الرفض القاطع لدوافعه ومبرراته، والمواجهة الصارمة المستمرة لعدوانه. ويذكر المناضل الماركسي فوزي حبشي أنّ هنري كوريل، مؤسس «حدث»، كان خلال النقاش معه «يحاول إقناعي بأهمية وجود إسرائيل في المنطقة، لأنّها، حسب زعمه، ستصبح واحة الديمقراطية وسط البلاد العربية التي لا تُعرف الديمقراطية. وكنتُ أردُّ عليه دائماً برفض الحازم لتلك الفكرة، وقولي إنّ تحولَ البلدان العربية إلى الديمقراطية لا يُمكن إلا أن يتمّ بنضال شعوبها، وليس بزرع كيان من الخارج!»^(٢) وعلى كل الأحوال يمكن التأكيد أنّ الحركة الماركسية المصرية الجديدة وُلدت مبرأةً من هذه الخطيئة: فقد كان لها الشرف في تقدّم صفوف القوى الوطنية والقومية التي طالبت بشحذ الإرادة الوطنية في مواجهة المشروع الصهيوني/الإمبريالي بعد هزيمة ١٩٦٧، وفي مقاومة «التطبيع»، ولناصر الشعب الفلسطيني، ودعم الشعب العراقي في مواجهة العدوان والاحتلال الأميركيين في الفترة الأخيرة.

١ - د. مراد وهبه، «أزمة اليسار المصري»، مجلة إبداع (القاهرة)، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٢.

٢ - م. فوزي حبشي، معتقل كل العصور: حياتي في الوطن (القاهرة: مبريت للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

القاعدية) من أجل تأسيس علاقة عضوية جديدة مع الطبقات الشعبية تعمق الارتباط بها وتأخذ في الاعتبار اتساع الفئات الاجتماعية المتضررة من السياسات الرسمية للنظام.

٣ - ابتداءً آلية تنظيمية مرنة ومتطورة تتأسس على مبدأ الانضباط الواعي، وترتكز على قواعد الديمقراطية والشفافية، وتتجنب العيوب البيروقراطية التي قادت الشكل التقليدي للحزب الشيوعي إلى الانتكاس.

٤ - التركيز على نشر الوعي النضالي وسط المرأة التي يتعرض وجودها ودورها للانتهاك المستمر، وبين الأجيال الجديدة من شباب العمال والطلاب والمنتقنين والكادحين عموماً. والهدف من ذلك هو تجديد الدماء في الشرايين المتجمدة، ومدد الحركة الاشتراكية في مصر بصفوف متجددة من المؤمنين بقيمتها وأفكارها، وتعويض الفقد الكبير في كوادرها بفعل عوامل التآكل البيولوجي أو الإحباط واليأس، وابتكار آليات عمل جديدة تتواءم مع متغيرات العصر وتتنسجم مع حاجات الشباب وطرق تفكيره. ويقترح الأستاذ عبد الغفار شكر، في هذا السياق، على «جيل الآباء المؤسسين»، الذين كانوا «في العشرينات من عمرهم عندما تصدوا لإعادة تأسيس حركة اليسار المصري بعد الحرب العالمية الثانية، التنحي وتحميل المسؤولية للأجيال الجديدة»^(١)

٥ - العمل على إعادة الاعتبار إلى الدور المحوري لقضية «الوعي» في النضال الماركسي. وهذا يعني الاهتمام العميق بالثقافة وبروحية الانفتاح الفكري، والاهتمام بالتاريخ الوطني والإنساني، والتوجه إلى ترقية الحس النقدي، وتأكيد مبدأ النقد والنقد الذاتي من أجل محاربة التكلس والجمود ولقطع الطريق على الانتهازية والوصولية.

٦ - إعادة النظر في الموقف الماركسي التقليدي في بلادنا من مسألة الدين، انطلاقاً من الاعتراف بأهميته - كموروث عقدي وثقافي للأمة لا يمكن إساءة التعامل معه - خاصة في ظلّ الهجمة الإمبريالية الصهيونية العنصرية عليه، وفي ظل الظروف التي دفعت المزيد من الجماهير إلى الالتصاق به كحائط صدّ ضد محاولات الاجتثاث التي تتعرض لها. وينبغي في هذا الصدد بحث أشكال التواصل مع القوى الإسلامية المنفتحة

التي تقبل بشروط التعددية الفكرية والسياسية، وتؤمن بالعمل المشترك ضد العدو المشترك.

٧ - التمسك بمفهوم «المواطنة» باعتباره الركيزة الرئيسية للبناء الوطني المستهدف، حيث الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، وحيث لا يتم تمييز مواطن عن آخر بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة الفكرية.

٨ - إحياء المفهوم الجدلي لقضية الجبهة الوطنية الديمقراطية وقوانينها الأساسية، التي تنطلق من الوعي بأن اتساع حجم مشكلات المجتمع وتجذر أزمته الهيكلية يوسّعان من حجم الفئات الاجتماعية الراغبة في التغيير، وييسران من أمر تكوين ائتلاف وطني واسع يلتقي حول برنامج من للتعاون.

٩ - الارتباط الحيوي بالحركة النضالية العربية التقدمية الجديدة التي تسعى إلى تأسيس مفهوم حديث وديمقراطي لمسألة «الوحدة العربية» الشعبية، انطلاقاً من الإدراك الواعي بالترابط العضوي بين النضالين المحلي والعربي، وبوحدة النضال القومي والعالمي في مواجهة الصهيونية والإمبريالية.

١٠ - التواصل النشط مع المنظمات والهيئات والأحزاب التقدمية في العالم، ومع الحركة العالمية المناهضة للعولمة المتوحشة والمقاومة لمخططات الهيمنة وللحلف الأميركي الصهيوني، باعتبار هذه الحركة حليفاً أساسياً لا تُمكن هزيمة مشاريع العدوان الموجهة ضدّ أوطاننا بمعزل عن دعمها.



هذه بعض الأفكار والاقتراحات التي قد تساعد في تشخيص حالة الأزمة الممتدة للحركة الماركسية المصرية الراهنة، كتبئتها بالفقر الواجب من النزاهة والموضوعية، واستهدفت من خلالها وضع اليد على مكامن العلة فيها، أملاً في العلاج، ودفْعاً للخروج من حالة التفسخ والتردي التي تحياها.

التحدي صعب لكنّ الأمل قائم، والحاجة الموضوعية توفّر الآن ظروفاً مواتية من أجل الإقدام على الخطوة الضرورية لعملية إعادة البناء. المهم أن نشخّذ عزمنا لإنجاز هذه المهمة الصعبة والنبيلة، وألا نضيع الفرصة مرة أخرى، لأنّ الزمن لا يرحم.

هذا... أو الطوفان!

القاهرة

١ - عبد الغفار شكر، جريدة الأهالي، ١٥/١١/١٩٩٧.